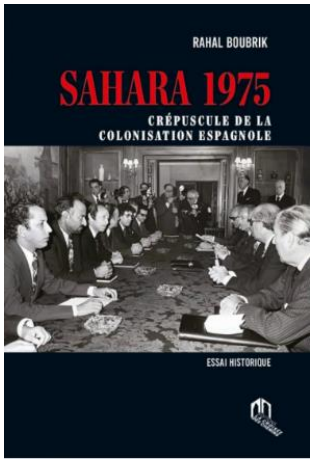


Rahal Boubrik.- ***Sahara 1975: Crépuscule de la colonisation espagnole*** **(La Croisée des Chemins, Casablanca, 2026) 523 p.**

رحال بوبريک.– الصحراء 1975: أفول الاستعمار الإسباني، (منشورات ملتقى الطرق، 2026، الدار البيضاء) 523 ص.

تعد قضية الصحراء المغربية من القضايا المركزية في تاريخ المغرب المعاصر، ومن أكثر الملفات الجيوسياسية ارتباطا بتحولات شمال إفريقيا والمغرب الكبير خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ولا تكمن أهمية هذه القضية في امتداداتها السياسية والدبلوماسية الراهنة فحسب، بل أيضا في كونها مجالا لإعادة النظر في كيفية تشكل المعرفة التاريخية حول المجال الصحراوي، وفي طبيعة السرديات التي أنتجتها الإدارة الاستعمارية الإسبانية، والكتابات الدبلوماسية والعسكرية والصحفية اللاحقة. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى أعمال تاريخية موثقة تعيد بناء الأحداث في ضوء الأرشيف، وتربط الوقائع بسياقاتها السياسية والقانونية والاجتماعية.

يندرج في هذا السياق كتاب الأستاذ رحال بوبريک، الصادر بعنوان:

(*Sahara 1975: Crépuscule de la colonisation espagnole*)، **الصحراء 1975: أفول الاستعمار الإسباني**، بوصفه إسهاما علميا رصينا في دراسة المرحلة الأخيرة من الوجود الاستعماري الإسباني بالصحراء المغربية، ويمثل امتدادا لعمله السابق الموسوم بـ (*La question du Sahara - aux origines d'une invention coloniale* (1884-1975)، **قضية الصحراء: جذور صناعة استعمارية 1884–1975**، الصادر عن دار النشر ذاتها سنة 2023، وقد تمت رجمته إلى اللغتين العربية والاسبانية؛ فإذا كان ذلک العمل قد تتبع الجذور التاريخية البعيدة لما اصطلح عليه بـ"قضية الصحراء الغربية" منذ بدايات الاستعمار الإسباني سنة 1884، فإن المؤلف يعود في هذا الكتاب ليعمق التحليل، ويركز دائرة البحث حول سنة 1975، ولا يقدمها باعبارها مرحلة لنهاية الوجود الإداري الإسباني، بل بوصفها لحظة تاريخية

مركبة تداخلت فيها حسابات مدريد، ومواقف الرباط، وتحركات الجزائر وموريتانيا، ومداولات الأمم المتحدة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ثم المسيرة الخضراء واتفاق مدريد.

ينطلق المؤلف من فرضية رئيسية مفادها أن تسمية ''الصحراء الغربية،'' بما تحمله من حدود وتمثلات سياسية حديثة، لا يمكن فصلها عن المسار الاستعماري الإسباني، وعن الآليات التي اعتمدتها إسبانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر لإعادة تنظيم المجال الصحراوي إداريا وسياسيا. ووفق هذا التصور، فإن المجال الصحراوي لم يكن مجرد فضاء جغرافي معزول، بل كان مرتبطا تاريخيا واجتماعيا واقتصاديا بمجالات أوسع داخل المغرب والمغرب الكبير. لذلك يسعى الكتاب إلى مساءلة الكيفية التي أنتج بها الاستعمار الإسباني مفاهيمه ومؤسساته المحلية، وكيف حاول في مراحله الأخيرة بناء ترتيبات سياسية تضمن استمرار مصالحه أو تخفف من تبعات انسحابه.

يعكس عنوان الكتاب دلالة معرفية دقيقة؛ فاختيار لفظة صحراء (Sahara)، مجردة من التوصيفات السياسية المتداولة، يسمح بإعادة الموضوع إلى مجاله الجغرافي والتاريخي قبل إخضاعه للتحليل الوثائقي. ويقترن هذا المجال تأريخيا بسنة 1975، التي تشكل زمنا يختزل تداخلات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، والمسيرة الخضراء، واتفاقية مدريد، تزامنا مع احتضار نظام فرانكو؛ وتمنح لفظة أفول (Crépuscule) بعدا رمزيا للعنوان؛ فهي لا تشير فقط إلى نهاية الوجود الاستعماري الإسباني، بل أيضا إلى مرحلة انتقالية اتسمت بالتردد والارتباك وتعدد مراكز القرار داخل الدولة الإسبانية. ومن ثم، فإن العنوان لا يختزل موضوع الكتاب في واقعة واحدة، بل يضع القارئ أمام مرحلة تاريخية ذات دلالات سياسية ودبلوماسية متعددة.

ينقسم متن الكتاب إلى مقدمة تأطيرية تليها ستة فصول مترابطة كرونولوجيا وسياسيا، تتبع بدقة مسار أفول الاستعمار الإسباني في الصحراء المغربية. ويستند هذا التقسيم الداخلي إلى رصيد وثائقي يضم أرشيفات دبلوماسية وعسكرية غير منشورة، ليختتم المؤلف بملحق خاص يشكل الركيزة التوثيقية التي تم اعتمادها في تفكيك أحداث عامي 1975 و1976م.

تتأسس المقدمة على محاولة إعادة تأطير تاريخ الصحراء ضمن نقاش أوسع للكتابة التاريخية ذاتها، فالمؤلف لا يكتفي بتقديم تسلسل للأحداث، بل يتوقف عند طبيعة المصادر التي تناولت الموضوع، خاصة بعض الكتابات الإسبانية الصادرة عن دبلوماسيين أو عسكريين أو صحفيين، والتي يرى بأنها ظلت في كثير من الأحيان مرتبطة بالذاكرة الاستعمارية أو بقراءات انتقائية للوثائق. ومن هنا، يقترح الكتاب العودة إلى الأرشيف بوصفه مدخلا أساسيا لإعادة بناء الأحداث، لا بهدف إلغاء النقاش، بل بغرض توسيع قاعدته الوثائقية وتدقيق فرضياته، وأيضا بناء سردية مخالفة لتلك الدراسات الأجنبية على الخصوص منها الإسبانية، بما فيها التي انطلقت من المصادر الأرشيفية ذاتها.

يتناول الفصل الأول المعنون بـ"المغرب في مواجهة المشروع الاستعماري الجديد،" الخلفيات السياسية والدبلوماسية السابقة لسنة 1975، خاصة النقاش الدولي حول تطبيق القرار الأممي رقم 2229، وما رافقه من دعوات إلى تنظيم استفتاء في الإقليم. ويبين المؤلف كيف أصبحت الصحراء، منذ ستينيات القرن العشرين، مجالا لتقاطع مطالب ومواقف متعددة: المطلب المغربي باستكمال الوحدة الترابية، والموقف الموريتاني المرتبط بروابط قبلية ومجالية، والتدخل الجزائري الذي أخذ تدريجيا بعدا إقليميا، فضلا عن رغبة إسبانيا في تدبير خروجها من المنطقة وفق شروط تحافظ على مصالحها.

يتوقف الكاتب في هذا الفصل عند الإجراءات التي اتخذتها إسبانيا لإضفاء طابع مؤسساتي على وجودها بالصحراء، من خلال تحويل الإقليم صوريا إلى مجال تابع لها، وإنشاء مجلس الجماعة سنة 1967، ثم طرح مشروع الحكم الذاتي الداخلي سنة 1974. ويقرأ المؤلف هذه الخطوات باعتبارها جزءا من محاولة إسبانية للتحكم في مسار تصفية الاستعمار وتوجيهه. كما يتناول الفصل بروز بعض الحركات المحلية، من حركة محمد بصيري (1970) إلى ظهور جبهة البوليساريو، في سياق إقليمي متحول اتسم بتصاعد الاستقطابات السياسية والإيديولوجية.

لقد ركز الباحث في الفصلين الثاني والثالث على سنة 1975، التي شكلت محطة حاسمة اتسمت بالارتباك والتناقض داخل مراكز القرار الإسباني؛ فقد تزامنت الأزمة الصحية

للجنرال فرانكو مع وجود فجوة واضحة بين التوجهات الميدانية لقيادات الجيش في الصحراء وبين الموقف السياسي في مدريد، وهو وضع تعقد أكثر بصدور تقرير البعثة الأممية والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ليحرم إسبانيا من إمكانية فرض حل أحادي الجانب. وفي هذا السياق، حاولت الإدارة الاستعمارية الالتفاف على التزاماتها عبر ''مشروع دي فيغوري،'' الذي لم يكن مجرد تدبير إداري عابر، بل صيغة سياسية بديلة تهدف إلى الانتقال من الاستعمار المباشر إلى إنشاء كيان صحراوي مستقل ظاهريا وخاضع وصائيا لنفوذها؛ حيث سعت مدريد إلى توظيف مؤسسات محلية مثل ''الجماعة،'' واصطناع تمثيلية سياسية موالية عبر ''حزب الاتحاد الوطني الصحراوي،'' لتقديمها في هيئة بديل أمام المجتمع الدولي، غير أن هذا المخطط ظل هشا ومصطنعا لعجزه عن استيعاب تعدد الفاعلين الإقليميين والمحليين، وتصاعد المد الميداني لجبهة البوليساريو المدعومة جزائريا.

في مقابل هذه المناورات الإسبانية، مثَّل شهر أكتوبر من سنة 1975 نقطة التحول الكبرى التي عرت حدود المخطط الاستعماري، وجعلت من الصراع الذي كان مجرد ترتيبات إدارية لتصفية الاستعمار معركة سيادة وروابط قانونية وتاريخية متجذرة. إذ أنه مباشرة بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وما رافقه من نزاع حول التأويل، بادر الملك الحسن الثاني في خطابه التاريخي ليوم 16 أكتوبر إلى إعلان تنظيم المسيرة الخضراء، وهي المبادرة التي زاوجت بذكاء بين الحجة القانونية والتعبئة الشعبية والسياسية الشاملة. وقد نجح المغرب في قلب موازين القوى وإعادة صياغة شروط الملف؛ إذ لم تجد مدريد بدا – أمام فشل بدائلها المحلية وضغط الزحف السلمي – من التخلي عن منطق التحكم الأحادي في الملف، والانتقال مجبرة نحو منطق التفاوض المباشر مع المغرب لترتيب إنهاء وجودها الاستعماري في المنطقة.

خصص الفصل الرابع المعنون بـ ''المسيرة نحو الوحدة،'' لتحليل الأبعاد الدبلوماسية والتنظيمية للمسيرة الخضراء. ولا يتعامل الكتاب، موضوع هذه الورقة، مع المسيرة بوصفها حدثا رمزيا فقط، بل يبرز أثرها العملي في إعادة ترتيب العلاقة بين المغرب وإسبانيا، وفي دفع المجتمع الدولي إلى التعامل مع واقع جديد. ويشير المؤلف إلى أن تعبئة 350 ألف متطوع مغربي،

وتنظيم تحرك سلمي واسع نحو الحدود، جعلا استمرار الوضع السابق أمرا صعبا بالنسبة لإسبانيا، خاصة في ظل التحولات الداخلية التي كانت تعيشها بعد نهاية عهد فرانكو.

ويتناول هذا الفصل أيضا مواقف الفاعلين داخل إسبانيا، حيث يبرز وجود تباينات بين المؤسسة العسكرية وبعض الدوائر السياسية، وبين من كان يدفع نحو التشدد في الملف ومن كان يميل إلى تجنب مواجهة مباشرة مع المغرب. وفي هذا الإطار، يتوقف المؤلف عند زيارة الأمير خوان كارلوس إلى العيون، باعتبارها مؤشرا على محاولة ضبط الوضع العسكري والسياسي، وتفادي انزلاق الأحداث نحو صدام مفتوح. كما يبرز الكتاب أهمية التنسيق المغربي الموريتاني في تلك المرحلة، بوصفه عنصرا من عناصر التوازن في مواجهة تعقيدات الملف.

ينتقل الفصلان الخامس والسادس إلى المرحلة الممتدة من أواخر 1975 إلى فبراير 1976، وهي مرحلة توقيع اتفاق مدريد في 14 نوفمبر 1975، ثم تدبير الانسحاب الإسباني النهائي. ويؤكد المؤلف أن هذه المرحلة لم تكن مرحلة انتقالية بسيطة، بل كانت مطبوعة بتعدد القراءات القانونية والسياسية للاتفاق، وباستمرار بعض الترددات داخل الموقف الإسباني، وبروز معارضة جزائرية قوية لهذا المسار.

يعرض الكتاب في هذا السياق معركتي أمگالا في يناير وفبراير 1976 بوصفهما لحظتين تبينان طبيعة المرحلة الانتقالية؛ حيث تجسد فيهما التحول الميداني من مجرد توتر دبلوماسي استعماري مع الجزائر إلى احتكاك عسكري مباشر وصراع إقليمي مفتوح. ويتوقف المؤلف كذلك عند الإعلان السياسي الصادر عن جبهة البوليساريو في بير لحلو ليلة 27 فبراير 1976، تزامنا مع لحظة الانسحاب الإسباني، وهو حدث أسهم في تدويل النزاع وتثبيته ضمن سياق الحرب الباردة الإقليمية، واستمرارية للمشروع الاستعماري الذي مهدت له إسبانيا ولما فشلت في تحقيقيه بادرت الجزائر إلى تبينه في محاولة لعرقلة استكمال المغرب لوحدته الترابية.

ويفصح المؤلف عن الأطروحة الجوهرية للكتاب في الخاتمة، التي تدور حول ثلاثة عناصر كبرى: أولها أن مسألة الصحراء ليست نزاعا نشأ بصورة عفوية، بل هي في نظره حصيلة مسار استعماري إسباني منظم ومتدرج، وضعت أسسه منذ الستينيات وبلغ ذروته في السنوات

الأخيرة من الوجود الإسباني في الصحراء. وثانيها أن المسيرة الخضراء التي نظمها الملك الحسن الثاني وشارك فيها نحو 350 ألف مواطن مغربي، شكلت منعطفا استراتيجيا ورمزيا غير موازين التفاوض، ودفع إسبانيا إلى توقيع اتفاق مدريد وإنهاء وجودها الاستعماري في المنطقة. وثالثها أن مرحلة ما بعد اتفاق مدريد لم تكن نهاية بسيطة للملف، بل فتحت طورا جديدا من النزاع، بسبب التردد الإسباني، وتعدد القراءات القانونية والسياسية للاتفاق، وعجز الأمم المتحدة عن حسم مسار تصفية الاستعمار، ثم دخول الجزائر بقوة على خط الملف.

تتمثل إحدى أهم نقاط الكتاب وأكثرها قوة في اعتماد مؤلفه الواسع على مادة أرشيفية متنوعة وغير مسبوقة؛ حيث استند الكاتب إلى الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، خاصة وثائق مركزي نانت ولاكورنوف، من خلال تتبع محتويات البرقيات ومضامين التقارير الصادرة عن السفارات الفرنسية في المغرب وإسبانيا والجزائر وموريتانيا، إضافة إلى تمثيلية فرنسا في الأمم المتحدة خلال السنوات الممتدة بين 1970 و1976. كما اعتمد على رصيد لويس رودريگيث دي فيغوري، السكرتير العام للإدارة الإسبانية في الصحراء والحاكم بالنيابة، وهو رصيد بالغ الأهمية لأنه يتيح فرصة الاطلاع على كواليس الإدارة الاستعمارية الإسبانية في لحظة الانسحاب. ويضاف إلى ذلك استعمال محاضر الكورتيس الإسباني، خاصة جلسات مارس 1978، التي تضمنت شهادات لاحقة لمسؤولين عسكريين وسياسيين شاركوا في تدبير تلك المرحلة.

ولا تكمن أهمية هذا الرصيد الوثائقي في كميته فحسب، بل تتجلى أيضا في تنوع زواياه؛ إذ يسمح بمقارنة مستويات متعددة من الخطاب، وذلك من قبيل الخطاب الدبلوماسي الفرنسي، والقرار الإداري الإسباني، والمواقف المغربية، والتحركات الجزائرية والموريتانية، وشهادات الفاعلين الإسبان بعد الحدث. وهذا التنوع الوثائقي لا يغني المادة المعرفية للكتاب فحسب، بل يعزز أيضا من علميته عبر مراجعة الذاكرة الاستعمارية الانتقائية في ضوء معطيات الأرشيف الدبلوماسي والميداني.

إن معرفة المؤلف العميقة بالمجال الصحراوي وببنيته القبلية والاجتماعية ومعايشته عن قرب للنزاع المندلع منذ 1975 تمنحه قدرة خاصة على قراءة الوثائق في ضوء السياقات المحلية،

وهو ما يجعل العمل يجمع بين رصانة المؤرخ الملتزم بحدود الوثيقة المكتوبة. ومع أن الكتاب يتبنى أطروحة واضحة حول المسؤولية التاريخية للاستعمار الإسباني في تشكيل الملف، فإنه يظل عملا مفتوحا على النقاش العلمي، خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا التي يمكن أن تشكل امتدادا بحثيا له. فمن جهة أولى، يتيح تحليل الدور الجزائري في الكتاب إمكانا لتوسيع النقاش حول الخلفيات الإيديولوجية والسياسية لصانع القرار الجزائري خلال سبعينيات القرن العشرين، وربطها بسياقات الحرب الباردة، والتنافس الإقليمي، وبناء الدولة بعد الاستقلال. ومن جهة ثانية، فإن التركيز القوي على الأرشيفات الدبلوماسية والعسكرية يفتح المجال مستقبلا لتعميق البحث في طبيعة التفاعلات الاجتماعية والأنثروبولوجية داخل المجال الصحراوي ذاته، من خلال دراسة مواقف القبائل، وتحولات النخب المحلية، واستجابات السكان للمشاريع السياسية المتنافسة.

ويقدم الكتاب في مجمله إسهاما علميا مرجعيا في دراسة المرحلة الأخيرة من الاستعمار الإسباني للصحراء؛ إذ يجمع بين قوة التوثيق، ووضوح الأطروحة، والقدرة على إعادة ترتيب الأحداث داخل سياقاتها الإقليمية والدولية. وتكمن أهميته أيضا في أنه لا يكتفي بسرد الوقائع، بل يسعى إلى مساءلة الشروط التي أنتجت النزاع، وإلى إبراز الدور الذي لعبته السياسات الاستعمارية في إعادة تشكيل المجال الصحراوي ومفاهيمه السياسية. ومن ثم، يمكن اعتبار هذا العمل إضافة نوعية إلى الدراسات التاريخية حول الصحراء المغربية، ومرجعا ضروريا لكل باحث مهتم بتاريخ المغرب المعاصر، وبقضايا تصفية الاستعمار، وبالتحولات الجيوسياسية في شمال إفريقيا والمغرب الكبير.

هاجر لمودن

كلية الاداب والعلوم الانسانية

جامعة محمد الخامس، الرباط